

(مترجمة)

فرنسا وبريطانيا تسارعان لمساعدة السعودية في حماية الحكومة اليمنية بينما تتجاهل أمريكا الأمر

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، صرّح هانز غرونديبيرغ، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، بأنه التقى بمفاوضين من الحوثيين في مسقط، وممثلين عن السعودية واليمن في الرياض، سعياً لوقف التصعيد الذي دفع فرنسا إلى نشر قواتها. وتشير التقارير إلى أن القتال الأخير أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٨٣٨ شخصاً، وإصابة أكثر من ٣٦٤٠ آخرين، وتشريد أكثر من ١٤٥ ألفاً داخل اليمن. وقد أدى تقدم الحوثيين على طول ساحل البحر الأحمر، وهجماتهم على المنشآت السعودية، إلى ضغوط على صدارات الطاقة وممر باب المندب التجاري، إلا أن أمريكا تجاهلت نداءات الاستغاثة السعودية. لكن فرنسا، على غرار بريطانيا، تعتزم إرسال أفراد وأنظمة رادار ودفاع جوي لحماية ينبع. ويُعدّ هذا المرفأ نقطة النهاية على البحر الأحمر لخط أنابيب النفط السعودي الذي يربط الشرق بالغرب، ويسمح بتصدير النفط دون المرور عبر مضيق هرمز. قدمت بريطانيا بشكل منفصل دعماً جويّاً للتزود بالوقود والدفاع الجوي، بينما ناقشت إيطاليا نشر طائرات. ولا يزال الخطر الرئيسي الذي تمّ تحديده في الفيديو قائماً: فإذا قُتل أفراد فرنسيون أو اعترضت فرنسا هجمات الحوثيين، فإن مهمة دفاعية ظاهرية قد تؤدي إلى ضغط للرد وتجرباً باريس إلى مزيد من التورط في اليمن. وقد أرسلت بريطانيا طائرة تزويد بالوقود من طراز فويجر تابعة لسلاح الجو الملكي لدعم عمليات الدفاع الجوي السعودي، حيث صرح رئيس وزراء بريطانيا بورنهام بأن بلاده "تتحرك لتأمين مصالحها ومصالح المنطقة ككل" وأن "علينا إبقاء هذه المسارات مفتوحة" لشحنات النفط. في الواقع، تتحمل بريطانيا مسؤولية كبيرة عن كارثة اليمن، والتي لا تكمن في تهديدات إمدادات النفط، بل في الأزمة الإنسانية الناجمة عن الإمدادات الضخمة من الأسلحة التي أرسلتها لدعم القوات الحكومية اليمنية بقيمة تزيد عن ٣٠ مليار دولار. تشير التقديرات إلى أن ٨٥ ألف طفل دون سن الخامسة ماتوا بسبب الجوع بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، وقد أرسلت بريطانيا وفرنسا كمية ضئيلة من المساعدات الإنسانية، معظمها إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وهو ما يتضاءل أمام حجم التدخل العسكري الذي مولته هاتان الدولتان.

روسيا تدعم طلب الهند لعضوية مجلس الأمن، لكنها ترفض ألمانيا واليابان

أيدّ وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، منح الهند والبرازيل مقعدين دائمين في مجلس الأمن، بينما عارض منح مقاعد إضافية للدول المتحالفة مع الغرب، وتحديدًا ألمانيا واليابان. وقدّم لافروف هذا الموقف كتصحيح لنقص تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مؤسسة لا تزال تتأثر بتوازن القوى الذي ساد بعد عام ١٩٤٥. وجاء هذا البيان عقب اجتماع متوتر بين وزيري خارجية ألمانيا وروسيا في اليوم السابق. وكانت روسيا قد أيدت بالفعل دوراً أكبر للهند والبرازيل في إعلان نيودلهي لمجموعة البريكس لعام ٢٠٢٦، إلا أن ما يُعقّد موقف روسيا هو أن الهند تُناضل من خلال مجموعة الدول الأربع (G٤) إلى جانب البرازيل وألمانيا واليابان. وتطالب هذه الدول الأربع مجتمعةً بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، سواءً الدائمة أو المنتخبة، وتعتزم إجراء المزيد من المناقشات الرسمية في نيودلهي. وبالتالي، فإن دعم روسيا الانتقائي يُعزز موقف الهند خطابياً، ولكنه يُقسّم التحالف الذي سعت من خلاله إلى الإصلاح. إن أيّ إضافة إلى عضوية مجلس الأمن تتطلب تصديق جميع الأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين، وبالتالي فإن تأييد روسيا ليس سوى موقف

دبلوماسي، ويوضح بشكل أكبر عدم المساواة المتمثلة في قيام خمس دول بتنصيب نفسها كقاضٍ وهيئة محلفين على بقية العالم.

ذعر التعبئة الروسية كان دعاية غربية

رفع مرسوم رئيس روسيا بوتين الصّادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي أضاف ١٥,٥٠٠ وظيفة عسكرية معتمدة، سقف التجنيد الإجباري في روسيا إلى ١,٥٥٠,٥٠٠ فرد عسكري، و٢,٤٤١,٦٣٠ فرداً في القوات المسلحة. وهذه هي الزيادة الرابعة المعتمدة منذ آذار/مارس، بإجمالي زيادة قدرها ٤٧,٨٦٠ وظيفة عسكرية. وهذا أقل بكثير من الشائعات التي وردت من مصادر غربية حول موجة تجنيد إجباري أخرى في أعقاب الانتخابات البرلمانية الروسية في أيلول/سبتمبر، والتي عزّزت قبضة بوتين على السلطة. ويبدو أن روسيا ستواصل حرب الاستنزاف التدريجية دون شن هجوم واسع النطاق، وستتظر لترى إلى متى سيستمر دعم الغرب لأوكرانيا، على أمل أن تصب التحولات السياسية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الغربية خلال الأشهر المقبلة في مصلحة روسيا.

احتجاجات الإسكان في إسبانيا

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، حصلت إحدى المسنات ضحايا النظام المصرفي الربوي على مهلة، لكن المعاناة لا تزال مستمرة في بقية أنحاء إسبانيا التي شهدت زيادة سنوية بنسبة ٢٧,٥% في حالات حبس الرهن العقاري على المنازل. بعد احتجاجات شعبية حاشدة، وافقت الحكومة الإسبانية على حماية ماريّا ديل كارمن ماريكارمن أباسكال، البالغة من العمر ٨٧ عاماً، من الإخلاء حتى عام ٢٠٣٠، والتي سيُسمح لها الآن بالعودة إلى شقتها في مدريد بمجرد خروجها من المستشفى، بعد أن اقتادتها الشرطة قسراً على نقالة في ٢٣ أيلول/سبتمبر من المنزل الذي استأجرته عائلتها منذ عام ١٩٥٦. أصبح السكن أقل تكلفة بالنسبة للإسبان العاديين، حيث تشير التقديرات إلى أنّ حوالي ٣٣ ألف شخص كانوا يعيشون في الشوارع في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مقارنة بحوالي ٢٣ ألفاً في عام ٢٠٢٣. وتعود هذه الصعوبات إلى الارتفاع المستمر في الأسعار. ارتفع متوسط الإيجار المعلن عنه من ٧,٦ يورو للمتر المربع في عام ٢٠١٥ إلى ١٥,١ يورو في آب/أغسطس ٢٠٢٦، أي ما يقارب ضعف قيمته خلال عقد من الزمن. كما ارتفعت أسعار الشراء بنسبة ١٢,٢% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.

ترامب وكبار مسؤولي التكنولوجيا يوقعون دستوراً طوعياً للذكاء الاصطناعي في سباق التنافس مع الصين

في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر، وقّع رئيس أمريكا ترامب وعدد من كبار المسؤولين التنفيذيين، من بينهم سوندار بيتشاي من جوجل، ومارك زوكربيرغ من ميتا، وداريو أمودي من أنثروبيك، وجريج بروكمان رئيس أوبن إيه آي، وجينسن هوانغ من إنفيديا، وإيلون ماسك، على التزام مشترك بشأن مسؤوليات الريادة. وصف ترامب هذا الالتزام بأنه "ملزم أخلاقياً" وشبّهه بالدستور، إلا أنه ليس تشريعاً ولا يتضمن أي آلية إنفاذ قانونية. ويهدف هذا الالتزام إلى تمكين الشركات الأمريكية من الحفاظ على تفوقها على الصين في سباق الذكاء الاصطناعي دون قيود حكومية.